عصابة الخمسة!!

< ما يحدث في اليمن قد تجاوز منطق العقل والسلوك الإنساني السوي، وتجاوز القضايا التي يصنعها بشر عاديون، إلى قضايا ومشاكل لا يصنعها إلاّ أُناس بلا مشاعر وأحاسيس، لأنهم قد تجردوا من القيم التي ترتقي بهم إلى مرتبة البشر الأسوياء، لذا يتلذذون بمعاناة الآخرين وتستهويهم الجريمة والسطو واللانظام وحياة الصحراء.

محمد علي عناش

القوى التجارية المستغلة

القوى العشائرية التقلدية

مسؤولون ومثقفون وإعلاميون فاسدون

قوى حزبية متطرفة

الميلشيات المنشقة

بكل أسف، ما يحدث في اليمن من قبل البعض ليس إلاّ شغل عصابات، مايزال يمت بصلة إلى البربرية أو إلى قوم هولاكو، والصنفان لا يرمزان فقط إلى حالة التوحش وعدم القدرة على التحضر والتمدن والعيش في سلام واستقرار ونظام وقانون، وإنما يرمزان أيضاً إلى وعي السطو والرغبة في التدمير وإدمان السلوك الفوضوي المدمر الذي لا تحكمه ضوابط أخلاقية أو دوافع وأهداف وغايات سوية..

فهولاكو أحد فظائع التاريخ وأحد أعداء العلم والحضارة والمدنية، لم يكتف بتدمير بغداد وإحراقها، بل وأصر بكبرياء عفنة وسخيفة، أن يعبر نهر دجلة هو وجنوده وخيوله، على أرتال مهولة من كتب ومجلدات مكتبة بغداد..

سلوك همجي مماثل

ما تتعرض له الكهرباء من أعمال تخريب وتدمير في الجدعان ونقيل بن غيلان وغيرهما من المناطق سلوك مماثل ينتمي لهذا السلوك البربري وهذا الوعي المدمر، ومن يرتكبون مثل هذه الأعمال التخريبية والداعمون لها، أكيد أنهم تناسلوا من نفس هذا الجين الذي يحمل غريزة الفوضى والرغبة في تدمير كل ما فيه مصلحة ومنفعة للعامة، إنه الجين الحامل لكره التحضر والتمدن وعداوة النظام والاستقرار والعيش كبشر أسوياء.

إن لم يكن الأمر كذلك، فما معنى أن تتعرض أبراج وشبكات الكهرباء لكل هذا الكم من الاعتداءات التخريبية على مدار سنة ونصف، دون أن يصحو ضمير أو تستيقظ أخلاق وقيم نبيلة؟

ما معنى أن ترتبط هذه المتوالية من الاعتداءات بفترة الأزمة التي عاشتها وتعيشها البلاد؟ ألا يدل ذلك على أن في الأمر انحطاطاً أخلاقياً وأيضاً انحطاطاً سياسياً؟..

من المؤكد أن الانحطاط السياسي وعياً وممارسةً قد وصل إلى هذه الدرجة من القبح والسقوط، الذي جعل من استهداف الكهرباء بالتخريب، أداة من أدوات الكيد السياسي والعقاب الجماعي وإرباك الأوضاع وتعميق الأزمة وديمومتها، ليتطور هذا الوعي العدائي المدمر، من حالة الاستثمار السياسي لقضية الكهرباء، إلى استثمار تجاري بشع، على حساب معاناة الناس وأرواحهم، جراء الأضرار الكبيرة الناجمة عن انقطاع الكهرباء.

هكذا استطاع البعض باسم ثورة الشباب، واتكاءً على تطلعاتهم في التغيير، أن يستثمروا الأزمة ويوظفوا حالة الفوضى وغياب الدولة في اتجاهات عدة، إسقاط النظام ومؤسسات الدولة، كي ينمو ويتضخم أكثر مركزهم السياسي والعشائري، وفي نفس الوقت تحقيق أكبر قدر من الأرباح والفوائد التجارية، جراء الاحتكار والاستغلال في سوق الأزمة، الذي لا تحكمه أية ضوابط وإنما منطق القوة والنفوذ.

الوعي التجاري المستغل المتلاقح مع الوعي العشائري المنغلق، وعي متوحش لا يحمل مشاعر وأحاسيس إنسانية، كما أنه غير منتج للقيمة والفائدة الجمعية، ولا يتراكم في إطار وعلاقات اجتماعية سوية، وإنما عي متطفل وعالة على المجموع، لذا يسعى دائماً بشتى الوسائل والممارسات غير المشروعة إلى إلغاء وتجاوز التراكم الطبيعي لنمو رأس المال، ويؤسس لعلاقات اجتماعية مختلة قائمة على الاستغلال والتهرب الضريبي وعلى القوة والنفوذ وانتهاك القوانين.

من هنا فتجار المخدرات وتجار الحروب والأزمات هم أثرى أثرياء شعوب ومجتمعات العالم الثالث والمجتمعات المتخلفة، التي يرتكز فيها الحكم على سلطة الأفراد والعصابات، لا على سلطة المؤسسات، لذا هم دائماً ضد دولة المجتمع، دولة النظام والقانون والمؤسسات والمواطنة المتساوية، ويستغلون نفوذهم المالي والاجتماعي وربما أيضاً السياسي، في بناء الدولة الهشة التي تحافظ على مصالحهم وتلبي طموحاتهم بمختلف الامكانات والأساليب غير المشروعة.

القوى المستغلة لا تصنع الحرية

دعونا نبحث عن هذه القوى المستغلة والمتطفلة على كل شيء حتى على إرادة التغيير، في أحداث تونس ومصر، كي نكشفها أكثر ونوضح أهدافها وطموحاتها الحقيقية في اليمن..

أحداث الثورة في تونس لم تصنعها قوى ثورية عاشت في كنف النظام ثم نزلت تطالب بإسقاطه، لا رجل الأعمال المستغل والفاسد ولا رجل العشيرة والنفوذ الاجتماعي الذي يجعل من نفسه ندا للدولة وأكبر من النظام والقانون، ولا المسؤول والصحفي الفاسد والمنافق الذي أطرى ونهب وزيف الحقائق والأخطاء كثيراً، ولا القائد العسكري الطامح في الحكم، والمسكون بهواجس الانقلابات ونزعة التسلط والاستبداد..

بل صنعتها قوى حزبية ومدنية وشبابية واعية ومتناغمة (يسارية- ليبرالية) والتحمت معها قوى اجتماعية وتجارية صادقة ونزيهة، الجميع امتلكوا أجندة وأهدافاً واضحة للتغيير، لذا مضت الأحداث في الاتجاه السليم، وأفضت خلال فترة وجيزة إلى انتخابات ديمقراطية نزيهة، جسدت إرادة الشعب واحترمت حقوقه وحريته، لتكتسب خلال عام ونصف ملامح الثورة الحقيقية، غير أن الاشكالية التي تعترضها، وتعبث بغاياتها وأهدافها النبيلة، وتثير القلاقل والاضطرابات، تكمن في الجماعات الدينية المتطرفة (اخوان- سلفية) التي تحاول أن تشوه الحدث وتنحرف بمسيرة التغيير، كي تفرض نفسها وسلطتها كبديل بالقوة، لكنها لن تستطيع أن تنفذ مخططاتها، لأنها محاصرة بقوى حداثية وبمجتمع مدني مستقبلي التطلع والمزاج..

في مصر أيضاً لم يجرؤ رجل الأعمال المستغل ولا الرموز الفاسدة في النظام أن يتحولوا إلى كيانات ثورية..

الاشكالية في مصر تختلف، هناك إرادة تغيير مشتتة وغير منسجمة تماماً وأهدافها غير واضحة، وهو ما سهل للاخوان المسلمين قيادتها وأن يكيفوها ويطيلوا من أمدها بهذا الشكل وهذا النسق، الذي لا يحدث إلا بلبلة وإرباكاً عاماً للأوضاع.

كان واضحاً أن استمرار الأحداث بهذا النسق، لن يصل بالأحداث إلى نتائج شعبية ووطنية منطقية، وإنما إلى نتائج قد سبق للاخوان تحديدها والتخطيط لها بدقة متناهية، كي تصب في صالحهم وتحقق أهدافهم التي شاخت في مصر.

غير أن الصحوة الشعبية والسياسية الأخيرة في مصر، ستعمل على فرز وتقييم سليم للأحداث والقوى السياسية، وستعمل على تصويب الانحرافات في اتجاه التغيير السليم، بإرادة جميع القوى والكيانات المصرية، دونما تصنيف أو مرجعيات ضيقة، وستحاول الجماعات الدينية المتطرفة (إخوان- سلفية- هجرة وتكفير.. الخ) أن تتحدى هذه الإرادة وأن تخلق مزيداً من الإرباك والفوضى، غير أن هذه الإرادة وهذه الصحوة الجمعية ستكون لها بالمرصاد ولن تمكنهم من أهدافهم وطموحاتهم خارج إطار الشرعية الدستورية والديمقراطية.

لاتقرأ هذا

في اليمن الوضع مختلف تماماً، ومليئ بالتناقضات والمفارقات الغريبة، التي لا تحتاج منا إلاّ إلى مزيد من التفكير والتحليل العقلاني والموضوعي، كي نكتشف أن الأحداث في اليمن التي أخذت مسمى ثورة الشباب، ليست فقط مجرد أزمة، وإنما هي انقلاب مع سبق الإصرار والترصد.

هناك خمس قوى فاسدة ومستغلة عاشت في كنف النظام، هذا النظام الذي كان قد بلغ به الحال من التدهور والاختلال، ما يستوجب إحداث عمليات تغيير عاجلة وإصلاحات بنيوية شاملة، شأنه في ذلك شأن معظم الأنظمة العربية التي تعيش نفس الحال أو ربما أسوأ، رغم أن امكاناتها أكبر من امكاناتنا بكثير، وأيضاً لم تكن محملة بإرث تاريخي كبير من الجهل والأمية كما هو الحال في اليمن..

هذه القوى التي عاشت في كنف النظام استبقت الأمر ونزلت إلى الساحات وتصدرت حركة الشباب لإسقاط النظام.

من المهم أن نحدد هذه الخمس القوى بتوصيف دقيق ومعبر ومن يرمز لها من الاشخاص والرموز.. وذلك على النحو التالي:

- القوى التجارية المستغلة والمحتكرة والمتهربة من الضرائب، الشيخ حميد الأحمر- رجل الأعمال توفيق عبدالرحيم وآخرين.
- القوى العشائرية التقليدية، الشيخ صادق الأحمر- الشيخ حسين الأحمر.
- مسؤولون ومثقفون وإعلاميون، فاسدون ومصلحيون، سميع- خالد الرويشان- نصر طه مصطفى.
- قوى حزبية متطرفة ونفعية (الاخوان المسلمون)، محمد اليدومي- الشيخ عبدالمجيد الزنداني.
- جيش عسكري منشق، القائد علي محسن الأحمر وغيرهم

هذه القوى والفئات لم يكونوا مجرد أفراد أو اشخاص، وإنما كيانات وجماعات نزلت إلى الساحات في وقت واحد، سرقوا إرادة التغيير لدى الشباب وشوهوها وسيطروا على المشهد من وإلى..

إذاً اصبحنا أمام قوى انقلابية وتآمرية، لا همَّ لها إلاّ أن تصل إلى السلطة، لذا عملت وتحركت بشكل موحد ومتناغم في تحقيق هذا الهدف، وبمختلف الوسائل والامكانات، المال- القبيلة- الحزب- العسكر- الإعلام المضلل.

قد نجد مثلاً الاستاذ محمد المقالح والناشطة أروى عثمان- وهما من قوى التغيير الحقيقية- يقران بأن هناك أطرافاً متطرفة في الإصلاح على علاقة عضوية بتنظيم القاعدة، وأن المليشيات المسلحة والقاعدية في أرحب، هي من تقوم بالاعتداء على أفراد اللواء ٦٣ حرس جمهوري، بينما ينفي هذا الأمر رغم صحته وصوابيته، الإعلاميون المصلحيون والباحثون عن أدوار ومواقع كمصطفى والرويشان مثلاً..

وقد نجد الاستاذ أحمد سيف حاشد والاستاذ سلطان السامعي وغيرهما الكثير، يعلنون صراحة أن العناصر التابعة للإصلاح وحميد الأحمر، هي من تقوم بالاعتداء والتخريب المستمر لأبراج وشبكة الكهرباء في مأرب ونهم، في حين نجد سميع وزير الكهرباء ينفي ذلك ويجعل الأمر معلقاً ومتروكاً لوسائل الإعلام المضلل، أن تتهم من باتوا يطلقون عليهم البقايا والفلول.

قوى الخراب

هذه القوى لم تكن سلمية ولا صدوراً عارية، ولم تحمل أغصان الزيتون وأكاليل الزهور تعبيراً عن ثوريتها طوال سنة ونصف، بل بنت المتاريس ودمرت المنشآت واحتلتها ونهبت محتوياتها.. هذه القوى ارتكبت جريمة النهدين وحولت البلاد إلى مقاطعات، وأرعبت الناس في الطرقات ومارست الاغتيالات والاختطافات واعتقلت الشباب وأهانتهم وكفرتهم وأحرقت خيامهم.. هذه القوى أهانت العلم فأحتلت المدارس والمعاهد والجامعات، وحولتها إلى ثكنات عسكرية وأماكن لتدريب المليشيات.. هذه القوى ثبت عمالتها لقطر ودعمها ومساندتها لتنظيم القاعدة (أنصار الشريعة) في أكثر من مكان، ومارست أكبر كمٍّ من الخداع والتضليل الإعلامي وتزييف الحقائق والتحريض الطائفي والمذهبي والمناطقي.. هذه القوى هي من أقرت وبالاجماع تعيين شوقي أحمد هائل محافظاً لمحافظة تعز، وهي من نزلت في اليوم التالي إلى الشوارع تطالب برحيله، لأنه حاول أن يضع حداً لحالة الفوضى الأمنية في المحافظة، والتي ماتزال مستمرة حتى اليوم، رغم رحيل قيران والعوبلي.. هذه القوى هي من تقف وراء الاعتداءات المتكررة على أبراج وخطوط الكهرباء، وبحكم المصلحة والفائدة التي تُجنى من وراء ذلك، فالمستفيد من هذه الاعتداءات ليس إلاّ تاجراً وحيداً للمولدات الكهربائية، وخبطة حديد واحدة كفيلة بأن تدر من الأرباح والفوائد عشرات الملايين من الدولارات.

وعي الاستغلال والسيطرة والانقلاب، حاضرٌ في كل الأحوال والاتجاهات، حتى عند تشكيل حكومة الوفاق الوطني والتي استبشر بها المواطن خيراً كي يتحقق على يديها اخراج البلاد من أزمتها وتطبيع الأوضاع الأمنية والسياسية، فرض حميد الأحمر ممثليه في أهم المناصب الحساسة كرئاسة الحكومة- المالية- الكهرباء- الإعلام، لتغدو القضية برمتها مجرد الحصول على امتيازات وتوكيلات وتوظيف وصرفيات بالمخالفة للوائح والقوانين وتجنيد غير شرعي وقانوني، وغطاء إعلامي يبيع الأحلام والأوهام للشعب، ويرحّل المشاكل على النظام السابق، وفي نفس الوقت تستمر الساحات وتستمر المتاريس ويستمر الغثاء الإعلامي والاجتثاث الحزبي ويستمر تزييف الأحداث وقلب الحقائق والاستخفاف بالوعي، حتى عند صرف عشرات المليارات للمشائخ وجامعة الإيمان، فالرد جاهز، وهي أنها مرصودة من عهد النظام السابق، وبكل سهولة وسخف هكذا يبررون مسألة صرفها.

علينا أن نقر ونعترف، أنه لا جديد تحت الشمس، سوى المزيد من التدهور والسوء، وأن لا حقيقة جديدة سوى حقيقة وحيدة مؤكدة، وهي أن القوى المستغلة التي لم تبنِ مصنعاً أو معهداً في مناطقها التي تعيش في حالة فقر مدقع وجهلٍ فظيع، لا يمكن أن تصنع ثورة الحرية للشعب.

الوجه الآخر لهذه الحقيقة، أن ما يحدث في اليمن منذ سنة ونصف ليس إلاّ شغل عصابات بأقنعة متعددة، حتى قناع الدين والتقوى.

لصوص الثورة والإرهابيون في أرحب!

< عندما نوقع على المبادرة الخليجية كاتفاق سياسي ونشرع في وفاق سياسي بتشكيل حكومة وفاق وانتخاب رئيس توافقي، فالثورة والجمهورية والحريات والديمقراطية هي جوهر هذا الاتفاق والوفاق ولا يحتاج الى استمرار تثوير وثورات، لأن ذلك سيكون على حساب الاتفاق والوفاق ولن يكون أكثر من الدفع للفوضى والتخريب والدمار- لا سمح الله.

مطهر الاشموري

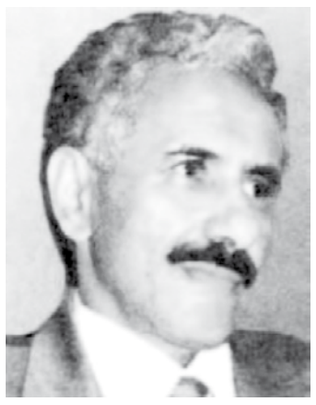

لو أن ما جرى في مصر كثورة أعلن خلالها أن ذلك من أجل إيصال الاخوان والسلفيين كطرفي أسلمة للبرلمان والحكم، فالكثير من المصريين سيحجمون عن ذلك الحضور الذي تابعناه فيما ذلك كان سيستفز كثيرين ليصطفوا مع النظام ليس من أجله ومن أجل بقائه ولكن رفضاً للبديل المطروح..الثورات لا تجسد الديمقراطية بالضرورة مهما رفعت شعاراتها الديمقراطية ليست التجسيد بالضرورة للثورة وإن جاءت تحت شعاراتها.

لا يستطيع أحد أن يوقف ترشيح الاخوان أو يمنع ترشحهم للانتخابات.. تنفيذ الالتزامات اكدوها خلال فترة الثورة انهم لا يريدون الحكم ولن يسعوا للوصول اليه، ولكن الذي من حقي ومن احترامي لذاتي وتفكيري أن أفهم لماذا ظلوا يؤكدون خلال فترة الثورة أنهم لن يسعوا للوصول الى الحكم؟

في اليمن أو البلدان الاخرى فالمسألة ليست فقط حرية وديمقراطية وحقوق انسان، لأن إمكانية أفضلية البديل في ذلك هو بين احتمالات قد تأتي وقد لا تأتي والدليل أن الثورات ركزت على الرحيل وكأن البديل لا يعنيها الذي هو من يحقق المطالب والحقوق.

في شق أو وجه الرحيل فالشكوى قد تركز أن القوة والمال هما اللذان يحكمان والجاه أو الثقل الاجتماعي يستوعب في إطار القوة أو بين عواملها.

إذا كان الطرف أو الاصطفاف المعارض ركز على ما أسماها تعيينات أقارب الرئيس السابق، فذلك بين ما يمكن إعادة فرزه على أساس ما هو حاجية واقعية من وضع الصراعات في اليمن وما يعد غير ذلك كمحاباة أو محسوبية أو غير ذلك، لكنه عندما ينجح المرحوم الشيخ عبدالله الاحمر وخمسة أو ستة من أولاده في انتخابات مجلس النواب فهل يمثل ذلك تموضع الديمقراطية فوق القوة والمال أو تموضع القوة والمال فوق الديمقراطية كمؤثر على الديمقراطية أو موجه لها؟

إذاً فالثورات افتراضاً في تونس أو مصر أو اليمن هي ضد موضعة أو تموضع القوة والمال كحكم حتى في ظل ديمقراطية التجريب والخطوات الاولى كما حالة أولاد الاحمر.

إذا أثقال القوة والمال سيطرت على ساحة الثورة وباتت الموجه وصاحب القرارات فإن فاقد الشيء لا يعطيه فكيف لمستعبد ٩٠٪ أن يطالب أو يسعى لتحرير ٢٠٪ أو ٣٠٪.. من المستبعدين.. الشباب كانوا في الساحة تحت وقع وتسلط وجبروت القوة والمال كأثقال بأكثر مما هو في الواقع العام والحياة العامة فمن يحرر من ومن يطلب الحريات لمن؟

إذا المسألة مسمى من محطة يعطى كمعطى فهو كمسمى الجهاد في حرب افغانستان وإذا المسألة أدوار تؤدى فها هي الأنظمة العربية من خلال الجامعة العربية تطالب الحريات والحقوق لغير شعوبها والأحرى أن تحقق مثل هذا لشعوبها ثم تطالب بها للآخرين؟

الكثير من الشباب حين يناقش معهم مثل هذا الوضع يطرحون بأننا نحتاج للإفادة من وضع هؤلاء وحين انتصار الثورة سنتخلص منهم أو سنقصيهم! إذا انتصرت كطرف من هذا الوضع، فهذه الأثقال سيصبح لها مشروعية واقعية وثقل لا يزحزح وفوق هذا التفكير الساذج الى مستوى الطفولية، فمن يضحك على من في مثل هذا الطرح والأطروحات؟

في ظل وضع الصراعات باليمن وفي ظل تموضع أثقال القوة والمال خلال محطة ٢٠١١م وفي ساحة التغيير أو اصطفاف ما يسمى بالثورة أساساً فالمبادرة الخليجية أو الحل السياسي التوافقي والديمقراطي هو أفضل ممكن والمطلوب هو الضغوط على كل الاطراف لتنفيذ التزاماتها تجاه الاتفاق وفي كل مراحل التنفيذ.

تلقائية نقل السلطة والصلاحيات من الرئيس السابق علي عبدالله صالح الى الرئيس المنتخب عبدربه منصور هادي تعطي المشترك مسافة زمنية للعب على المبادرة الخليجية وآليتها بعدم تنفيذ التزاماته والتلاعب بالواقع وفي الواقع كما فوضى المؤسسات وتجاوزات الاعلام الرسمي للاتفاق ولا الوفاق.

هذه الفترة وظفها المشترك ويوظفها بحملات استهداف فيها من الاسفاف يثير الاشمئزاز ضد علي عبدالله صالح وهو رئيس المؤتمر الشريك في الوفاق لشن الحروب التي تستهدف معسكرات الحرس الجمهوري والمشترك يتعامل في الحالتين كما انه من يمنح أو يمنع الشرعية.

لم نعرف أو نسمع في أي اتفاقات سياسية تنفذ عبر التاريخ بأن طرفاً يسير في خيار تنفيذ الاتفاق وهو يمارس في ذات الوقت الوضوح الصارخ في خروقاته بل ان الحرب ضد الحرس الجمهوري كما حالة أرحب هي حرب ضد المبادرة والاتفاق الذي وقعه الاخوان في إطار المشترك.

صهر الشيخ عبدالله الاحمر نبيل الخامري قال في حوار مع «سهيل» انه يقترح اخراج المعسكرات من صنعاء وضواحيها بما في ذلك أرحب.

ليطرح مثل هذا المقترح على الجهات والمؤسسات المعنية ولكنه لن يصبح من الشرعية الا حين إصدار تشريع به.

الحرس الجمهوري سيظل الحامي للشرعية الدستورية في ظل الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية أو غيره، فهل الشرعية التي يستند اليها الاصلاح لقتال وقتل أفراد الحرس الجمهوري هي مثل هذه المقترحات التي تطرح باستحياء أو بالإيحاء؟!

الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر كان الطرف الأساسي في توقيع المبادرة الخليجية وكان على من لا يريد استمراره في رئاسة المؤتمر أو في البلد أن يشترط ذلك في نصوص المبادرة الخليجية، أما حيث لم يشترط ولم ينص على مثل ذلك فالطرف الممارس لمثل ذلك يخالف المبادرة ولا يحتكم لشرعيتها أو مشروعيتها.

الأسوأ والأفظع من إباحة قتل أفراد الحرس الجمهوري بطريقة الفتاوى أو الإفتاء القاعدي والارهابي.. فكيف نفهم ذلك وكيف يفهم؟

إذا ما يجري في أرحب هو من الثورة كما تؤكد أثقال اصطفاف الثورة فالثورة باتت الارهاب أو الارهاب بين مكوناتها الأهم كجناح عسكري.. هل يمكن نفي مثل هذا أو إقناعنا بغيره؟